

صندوق النقد يقدم تسهيلات لليمن بقيمة 146 مليون دولار سنوياً

المتبقية على دفعات نصف سنوية ترهن بإجراء ست مراجعات".
ويعد قرار رفع الدعم عن المشتقات النفطية الذي اتخذته الحكومة في 30 يوليو الماضي، شرطاً رئيساً للاتفاق مع صندوق النقد الدولي..

الحفاظ على استقرار اقتصاده الكلي ودعم جهوده لتحقيق نمو يعود بالنفع على كل السكان.
وقال الصندوق في بيان أصدره: "نتيجة لقرار المجلس، سيتاح لليمن صرف مبلغ فوري حوالي 73,8 مليون دولار، على أن يتم صرف المبالغ

وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على اتفاق مدته ثلاث سنوات يتيح لليمن الاستفادة من التسهيلات الائتمانية الممّدة بقيمة 552,9 مليون دولار "يعادل 150% من حصة عضوية اليمن"، لمساعدته في

17

الميثاق



اليمن يخسر 5 مليارات دولار سنوياً بسبب التهرب الضريبي

كشف مدير برامج مكتب مؤسسة "فريدريش إيبيرت" الألمانية في اليمن محمود قياح أن اليمن تفقد حوالي 4,7 مليار دولار في الضرائب غير المدفوعة سنوياً "بسبب الفساد وسوء الإدارة".
وأوضح قياح في ندوة بعنوان "تحسين أداء الموازنة وضمان العدالة الاجتماعية" بصنعاء، نظمت بالتعاون مع "فريدريش إيبيرت"، أن التهرب الضريبي "هو القضية الكبرى، وحالياً لا يوجد سوى 3,08% من دافعي الضرائب المسجلين، وهو رقم منخفض للغاية لبلد سكانه 25 مليون نسمة".

كتب/ المحرر الاقتصادي

تواضع الإيرادات

من جانبه قال أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء الدكتور طه الفسيل إنه بنهاية العام 2013 لم تتمكن الإصلاحات الضريبية والجمركية من حشد ودعم الموارد المالية غير النفطية وفي مقدمتها الإيرادات الضريبية "المباشرة وغير المباشرة"، خاصة في ظل تواضع نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت حوالي 7,3% كمتوسط سنوي للفترة 2001-2010 وانخفاضها إلى 6,5% خلال الفترة 2006-2010م لافتاً إلى أن هذه النسب تقل كثيراً عن النسب المحققة في الدول النامية والأقل نمواً، والتي تتراوح بين 15 و 21% من الناتج المحلي الإجمالي.
وعزا الفسيل ذلك إلى "كبر حجم التهرب الضريبي وجمود النظام الضريبي .. ورواى أن "ثقافة الالتزام الضريبي تتسم بانها منخفضة في اليمن، خاصة وأنها مصحوبة بضعف كل من الإطار القانوني والكوادر البشرية المؤهلة، وأداء الإدارة الضريبية" وأكد الفسيل اتساع نطاق التهرب والتهرب الضريبي في الاقتصاد اليمني، إذ تصل نسبة السلع المهربة في السوق إلى 70% مما يدخل البلاد من سلع، وتصل نسبة التهرب الضريبي إلى 50% من الضرائب المطلوب تحصيلها. مشيراً إلى أن أداء الإيرادات غير النفطية ما يزال ضعيفاً. إذ تمثل فقط 5,2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2011م مقارنة بـ 15% للدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و 17% للدول الأفريقية جنوب الصحراء منخفضة الدخل، ما يؤكد مستوى الاعتماد على إيرادات النفط والغاز.
وطالب الفسيل باستكمال البناء التشريعي من خلال "إعداد وإصدار قانون الإجراءات الضريبية، وإصدار قانون التهرب الضريبي يتضمن عقوبات فعالة ورداعة لجرائم التهرب الجمركي والضريبي".

الاقتصادي، وخفض دعم الوقود، وتعزيز الإدارة الضريبية والجمركية وجبايتها، والاستثمار في البنية التحتية وتقديم الخدمات الأساسية وخلق بيئة عمل أفضل للشركات، وتوسيع فرص الحصول على الخدمات المالية".

تهريب جمركي

من جانبه قال رئيس مصلحة الجمارك السابق الدكتور علي الزبيدي إن التهرب الضريبي والتهريب الجمركي شهد توسعاً كبيراً، ففي مجال الرسوم أو الضرائب الجمركية، على رغم انخفاض التعريفة الجمركية التي مثلت نسبة 5% أكثر من 75% و 10% و 15% ما يقرب من 21% من إجمالي بنود التعريفة الجمركية، إلا أن نسبة التهرب الجمركي يزيد على 35%.
وأرجع الزبيدي ذلك إلى "ارتفاع الضريبة على بعض السلع كالجواز والتبغ والتي فاقت 100%، منع بعض السلع إدارياً أو أمنياً كالإلعاب النارية والدراجات النارية، السيارات والمعدات القديمة التي لم يسمح للمنتجة قبل ثمان سنوات والسماح باستيرادها مع رفع تعريفتها ورفع قيمتها في التعديلات الجديدة، السلع المرتبطة بالتراخيص كالادوية والمبيدات، بعض السلع المرتبطة بالتوكيلات والعلامات التجارية والتي يحتكر استيرادها الوكلاء، ما خف وزنه كالساعات والهواتف الذهب وغيرها، الأسلحة والمخدرات".
أما بالنسبة لضريبة المبيعات فأورد الزبيدي أن "التهرب من دفعها مرتبط باحجام المكلفين عن دفعها وفقاً للإلية التي نصت عليها القوانين، بحجة كشف مراكزهم المالية، وضريبة الدخل والإرباح التي تم تخفيضها من 35 إلى 20 و 15%، ومع ذلك لم يتم تطبيق قانون ضريبة المبيعات بالشكل المطلوب حتى الآن".



ورأى أنه "مع انخفاض عائدات النفط وتزايد مدفوعات الأجور، وتزايد العجز المالي بمعدلات مثيرة للقلق، فإن إصلاح الدعم الذي تم تنفيذه هو جزء من هذه المعادلة، ولكن إدارة وجمع الضرائب والجمارك بصورة أكثر فعالية وكفاءة هو الجزء الآخر".
وقال إن التركيز على الوضع الاقتصادي غير المستقر في اليمن، أمر ملح، لأن معظم المشاكل الحالية يمكن إرجاعها إلى مؤسسات الدولة الضعيفة والإدارة الاقتصادية السيئة التي لن يتم إصلاحها إلا خلال الحوار الوطني أو دستور جديد".
وذكر أنه من أجل تجنب انحراف عملية الانتقال الديمقراطي، ينبغي اتخاذ إجراءات على الصعيد الاقتصادي تترجم إلى فرص عمل جديدة وتحسين نوعية الحياة بالنسبة للغالبية العظمى من سكان اليمن.
وحض قياح على اتخاذ الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين المناخ الاقتصادي تأخذ في الاعتبار التدابير المتمثلة في: التنويع

النخبة.. إيمان الصمت والتضليل والسلمسة السياسية

على الرغم مما تمر به البلاد من أزمق خطير، يكاد يعصف بها ويدخلها في أتون صراعات لا تنتهي، يفاقمها ويهيئ أسباب استقطاباتها الوضع الاقتصادي المتدهور والمنهار في البلد، وانعكاساته السيئة على حياة الناس المعيشية، نظراً لمواجهتها هذا التدهور بالجزع السعوية، إلا أن الكثير من النخب والقيادات السياسية والكثير من المواقع الإلكترونية التابعة لها ولاحزابها، لا يبدو أنها مكرثة بالامر أو مدركة ومستشعرة لحجم المخاطر التي تتهدد البلد والتي لن تستثنى أحداً أو تفاقمت وانفجر الوضع على نطاق واسع إن لم يتم تدارك ذلك بحكمة وعقلانية وتغليب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية والحزبية، غير

أن المؤشرات لا تخبئ بذلك لعدم وجود كتلة وطنية متحررة من الأجندة وثقافة الشأر السياسي..
فما زالت النخبة وقطاع واسع من السياسيين، يمارسون الكذب الفاضح والتزييف للحقائق، ويصرون على أن لا يقرأوا المشهد الراهن على حقيقته، ويقوموا المرحلة الفوضوية التي تجاوزت التسوية السياسية

والسمارة الخليجية وأخلت بها وانحرفت بأهدافها ومضامينها، تقييماً حقيقياً نابعا من حرص وإدراك بحجم المخاطر، واعتراف أخلاقياً بالأسباب التي قادت البلاد إلى هذا المأزق وهذا الوضع السمين والمتدهور على جميع الجوانب.. كانوا مطلعين على عمليات الفساد والإفهام المنظم للموازنة العامة واقتصاد البلاد بحكم مسؤولياتهم ومواقفهم في الحكومة، أو أنهم مرتبطون بأحزاب مشاركة فيها، لكنهم صمتوا ولم تكن لهم مواقف وطنية مشرفة، ولم يستشعروا خطورة المآلات التي تتجه إليها البلاد، صمتوا أمام مئات الآلاف من حالات التجنيد الحزبي التي تمت منذ أزمة 2011م حتى اليوم، والتي ضحمت بند المرتبات والأجور ثلاثة أضعاف عما كان عليه بداية الأزمة، في ظل صمت القوى والنخب التي ما زالت تكابر وتهرب من مواجهة الحقائق، إلى التزييف وتحميل الآخرين أعباء، وكوارث هذه المرحلة.

صمتوا أمام الاعفاءات الضريبية التي منحت لنا فذين وأمام الإغتيالات التي طالت الشرفاء، من هذا الوطن، أمام افتعال الحروب وتمويلها من خزينة الدولة، صمتوا حتى أمام سحب وتبديد الاحتياط النقدي دون أن تستفيد منه البلاد حتى بكم «ميجاوات» من الطاقة الكهربائية، واليوم يتباكون على فقدان الدولة وعلى وضع البلاد المتدهور، وفي نفس الوقت لا يزالون يسوقون الوهم ولا يزال خطابهم السياسي لم يتجاوز مربع أزمة 2011م، ويصرون على أن يوجهوا أصابع الاتهام إلى غيرهم ومما رسه التضليل والافتراء السياسي المقبوت، إلى درجة نفي وجود احتياط نقدي في البنك المركزي عند تولي حكومة الوفاق الوطني.. أدمنوا الكذب والمراوغة والسمسة السياسية، لا يريدون أن يعترفوا بأخطأ المرحلة الانتقالية التي استهلكها بلا مشروع وطني وبل شعور بالمسؤولية الوطنية، لترجمة أهداف التغيير وغاية بناء الدولة اليمنية الحديثة وتجاوز الأزمة وطني صفحة الماضي، على قاعدة الشراكة الوطنية والمصلحة العليا والبناء المؤسسي والنهج الديمقراطي السليم، وإنما بعقلية المحاصصة والاستحواذ والفيد والتحالقات الانتهازية واصطفافات المصالح، بدليل أنهم في ظل هذا المأزق الذي تعيشه البلاد، يدعون إلى اصطفاف وطني ويحشدون له ويمارسونه بطريقتهم الثأرية وثقافتهم الانتقامية وبما يليب صمواتهم واستمرار بقائهم في السلطة!!

هم لا يريدون حلا ولا معالجات وبعثاً عن بدائل حقيقية للأزمة الاقتصادية، هم يريدون حرباً ونهب المزيد من المال العام والعيش في ظل الأزمات، مستخدمين أدوات السلطة وإمكاناتها حتى الدين تم توظيفه بشكل نفعي، حيث رأينا من يفتي بشن الحرب وبحرمة المظاهرات التي تطالب بإلغاء الجزعة وإسقاط الحكومة الفاسدة.. أحلام التغيير في 11 فبراير أومأ يسمى بثورة الشباب، أجهضت وانحرفت أهدافها، بسبب تحالف القوى التقليدية والدينية والقوى السياسية الانتهازية، الذين استثمروا مظاهرات الشباب وهتافاتهم وتطلعاتهم كي يصلوا إلى السلطة ويتقاسموا الثروة، وهذا الذي حصل وما نحن نشهد النتائج السيئة، لأن التغيير المنشود لم يتكى على مبادئ وتوجهات وثقافة أخلاقية، وإنما تكأ على ثقافة الفيد والتأمر والإقصاء، مارستها منظومة القوى المتناقضة التي تمتد من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، تطارت في هذا التحالف النفعي الذي مارس الكذب والكيد والمتاجرة بالأهداف والشعارات واستثمر حتى دماء وأرواح الشباب كي يحقق غاياته، كذلك التسوية السياسية لم تتكى على مكرات أخلاقية وثقافة وطنية، لهذا فشلت وتدمرت الدولة وتم نهب وسرقة كل شيء، حتى الاحتياط النقدي تم السطو عليه.

أبرمها وزير «إخواني» بدون مناقصات!!

3 عقود جديدة لشراء الكهرباء تكلف أكثر من 3 مليارات سنوياً

كونها بالتكليف بحسب الأسعار السائدة إلا أن جميع العقود التي تم توقيعها خلال عامي 2012 و 2013م بالمخالفة للقانون عدا عقد واحد تم بالمنافسة ومعظمها بأسعار أعلى من الأسعار السائدة وأسعار العقود السابقة، حيث أن الزيادة في ثلاثة عقود فقط تكلف الخزينة العامة للدولة في السنة الواحدة أكثر من ثلاثة مليارات ريال.

المملوكة للدولة وإهمالها بحيث انخفضت قدرات المحطات البخارية من 495 ميجاوات إلى 247 ميجاوات فقط (أي نصف القدرة الاسمية)، وكذا محطات الديزل انخفضت قدرتها من 425 ميجاوات إلى 168 ميجاوات فقط «أي نتج حوالي ثلث قدراتها الاسمية فقط»، وذلك بسبب تقادم البعض منها والأغلب بسبب عدم توفر قطع الغيار".
وأضاف أنه بالرغم من أن بعض العقود السابقة تمت بالمخالفة لقانون المناقصات والمزايدات

و 2011م بحيث وصلت إلى 283 ميجاوات نهاية عام 2011م،
وطالب التقرير البرلماني وزارة الكهرباء، "الكف عن إهدار المال العام في عقود شراء الطاقة" .. محملاً الوزارة والمجلس الأعلى للطاقة "المسئولية الكاملة عن تبديد المال العام في عقود شراء الطاقة" وعدم توجيهها في توفير البدائل المتعددة بدلاً عن عقود شراء الطاقة من خلال إنشاء المحطات الغازية، وكذلك التي تعمل بالغاز المصاحب الذي يحرق في الهواء، وسرعة البدء، بتمديد خطوط نقل الطاقة من العقلة إلى عقلة بمحافظة شبوة للاستفادة من الغاز المحترق بتوليد 100-200 ميجاوات، وكذا استخدام الدورة المركبة للمحطات الغازية القائمة للاستفادة من إنتاج نصف قدرتها الاسمية 200-400 ميجاوات وكذا المحطات التي تعمل بالنفخ والطاقة المتجددة، وتزايد معدلات النمو السنوي في الطلب على الكهرباء، بلوغها 12%، في حين تصل معدلات النمو السنوي في إنتاج الكهرباء، إلى 6%.

أظهر "التقرير التكميلي للجنة الخدمات بمجلس النواب حول دراستها لموضوع عقود شراء الطاقة" أن مقدار الخسارة التي تتكبدها الخزينة العامة للدولة سنوياً من عقود شراء الطاقة في السنة الواحدة يكفي لإنشاء محطات غازية بالدورة المركبة بقدرة توليدية أكثر من 1400 ميجاوات، وطالب التقرير وزارة الكهرباء، والطاقة بإيقاف أي عقود جديدة لشراء الطاقة وإعادة النظر في أسعار عقود شراء

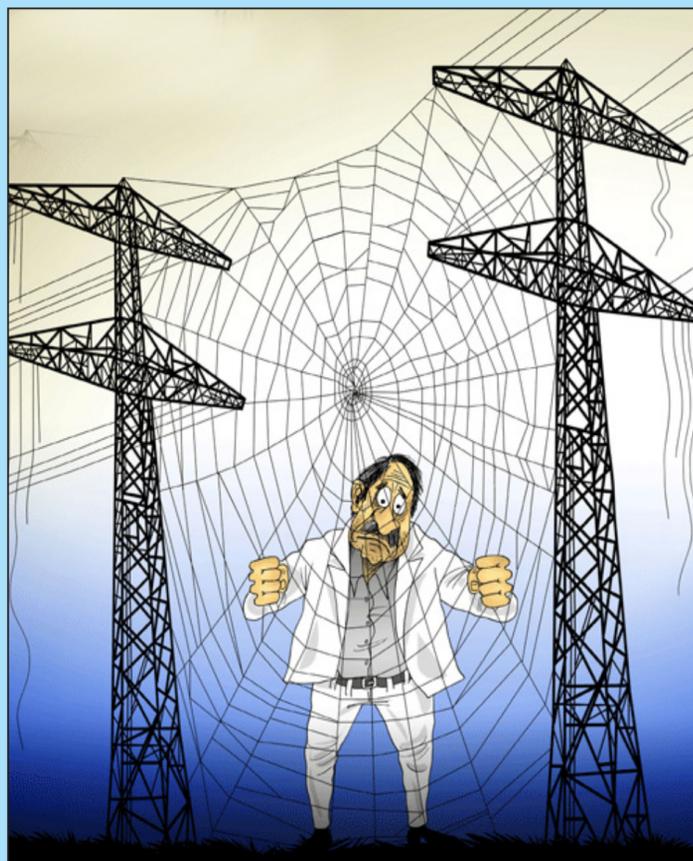
تقرير برلماني يحمل «الكهرباء» مسؤولية

تبديد المال العام

صفقات شراء الطاقة تكلف اليمن 1,4 مليار دولار سنوياً

في أسعار عقود شراء الطاقة التي تزيد عن الأسعار السائدة مع الأخذ في الاعتبار معدل استهلاك الوقود والأمور الفنية الأخرى واستبدال عقود الديزل السابقة بعقود تعمل بوقود الغاز أو المازوت، ولفت التقرير إلى أنه بالرغم من توجيهات الرئيس عبد ربه منصور هادي بإعطاء التوليد بالغاز الأولوية، فقد تم رفض العروض المقدمة من المستثمرين والذي التزم ببناء محطة غازية بمأرب بقدرة 500 ميجاوات بمولدات "رولز رايس" خلال ستة أشهر بمبلغ 700 مليون دولار مع استعداده لتقديم كامل الضمانات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع في الموعد المحدد، بالرغم من ذلك إلا أن هذا العرض قوبل بالرفض، في حين أن هذه الكلفة لا تزيد على نصف المبلغ الذي تكلفه عقود شراء الطاقة "بوقود الديزل" لمدة عام واحد فقط- أي 1,4 بليون دولار.

وكشف التقرير عن أن عقود شراء الطاقة زادت أكثر من الضعف، كما ارتفعت تلك العقود من 283 ميجاوات إلى ما يقارب 600 ميجاوات حالياً، منتقداً "عدم تنفيذ وزير الكهرباء، السابق بما التزم به أمام المجلس في يونيو 2012م، وذلك بالتخلص من عقود شراء الطاقة خلال ستة أشهر"، موضحاً أنه تم تقليص عقود شراء الطاقة خلال عامي 2010



وحتم تأخر دخول محطة مأرب الغازية الأولى عن الخدمة على الدولة اتخاذ قرار بإدخال شراء الطاقة كحل مؤقت حتى دخول محطة مأرب الغازية "1 و 2" الخدمة خصوصاً في المناطق الساحلية وتغطية جزء من الفجوة الكبيرة بين الطلب والمتاح.
واقترح التقرير "عدم الاهتمام بصيانة المحطات